د. مقلاتي عبدالله *

مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية

ARCHIVE

لقد مثل مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل ١٩٥٨ حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية، ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي، وقد أقرت خلاله الأحزاب المغاربية الرئيسية خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغاربية، فما الذي تغير وجعل الأحزاب المغاربية تفكر في ربط مصيرها في موقف موحد ،وهل كان التصميم حازما نحو إشادة وحدة حقيقية، ولماذا فشل الحكوميون في تنفيذ ما تعاهدت عليه الأحزاب السياسية ،وما وقع المشروع وإخفاقه على الثورة الجزائرية وعلى العلاقات المغاربية؟.

أولا ــ ظروف ودوافع عقد المؤتمر :

يحس المغاربة في مواجهة الأخطار الكبرى بوحدة المصير والتضامن المشترك، وهذا الحكم صدقته الأحداث والمواقف في العصر الحديث، إذ تساندت الحركات الوطنية وتضامنت لمواجهة القوة الاستعمارية، وهبت لإعلان تكاتفها خلال مرحلة المقاومة المسلحة، وقد ظلت الشعوب تتوق إلى تجربة الكفاح المشترك التي خيضت عامي ١٩٥٥ــ ١٩٥٦ وأجهضها المستعمر بمنح تونس والمغرب استقلالهما، ولم يكن تفرد الاستعمار الفرنسي بالجزائر يعني حيادا تونسيا ومغربيا

* قسم التاريخ ــ جامعة ادرار

إزاء المشكلة الجزائرية، فقد أثارت حرب الجزائر تضامنا مغاربيا فريدا من نوعه،وعندما تأكد أن الحرب تهدد تونس والمغرب تعالت الأصوات بالدعوة إلى التضامن والوحدة المغاربية[١].

وعلى الرغم من مرور نصف قرن تقريبا على انعقاد مؤتمر طنجة إلا أن كثيرا من الظروف المحيطة بالحدث والدوافع الحقيقية ما تزال ملتبسة[٢]، لقد كانت تتداول آنذاك فكرة حلف متوسطي, فقيل إن مؤتمر طنجة هدف إلى علاج المشكلة في إطار التعاون الفرنسي ــ المغاربي، وفسر أنه محاولة احتواء مغربية تونسية للثورة الجزائرية وردا على الوحدة المصرية ــ السورية وعندما نعيد قراءة الحدث نجد أنفسنا أمام قضايا مهمة تساعد على فهم ظروف انعقاد المؤتمر.

ــ الهجمة الفرنسية الشرسة على الجزائر وإفلاس السياسة الفرنسية في علاج مشاكلها.

ــ التحالف الفرنسي الإسباني ضد ذراع حزب الاستقلال جيش تحرير المغرب في الصحراء.

ــ الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود وحادثة ساقية سيدي يوسف بالخصوص .

إن الثورة الجزائرية استطاعت أن تواجه السياسة الفرنسية التي هدفت إلى عزلها مغاربيا،وأن تحدث تحولات كبرى في المغرب العربي ،إذ كانت تونس والمغرب معنية دائما بالمشكلة الجزائرية وواقعة تحت تهديد بقايا النظام الاستعماري ،ودعوة التضامن الشعبية إلى مؤازرة الكفاح الجزائري, وقد أدت اعتداءات عسكريي الجزائر المتكررة إلى إفلاس سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة .

لقد بلغت ذروة الاعتداءات الفرنسية على التراب التونسي والمغربي عام ١٩٥٨، وكانت ساقية سيدي يوسف إحدى فصولها الحاسمة، كان الهدف من تلك الاعتداءات إرهاب التونسيين والمغربيين المتضامنين مع الجزائر، وتمهيد إقامة الأسلاك الشائكة بتهجير سكان الحدود، هذا التهجير القسري كان محل تنديد وإدانة شعبية و رسمية[٣] في حين اعتبره عسكريو الجزائر الحل الناجع لمنع تسرب المساعدات التونسية والمغربية ومحاصرة الثوار[٤] .

لقد خطط هؤلاء العسكريون لمعركة بالقرب من الحدود التونسية, وفي ١١جانفي ١٩٥٨ وقعت معركة جبل الكوشة داخل التراب الجزائري, قتل فيها جيش التحرير الجزائري ١١

جنديًا وأسر أربعة فكانت غيضة القادة العسكريين كبيرة ,وبدءوا في التخطيط لعمل عسكري ضد تونس متهمين إياها بمساعدة الثوار وإيواء الأسرى. وفي ٨ فيفري ١٩٥٨ وقع الاعتداء على الساقية فكان حدثا مهولا دمرت الطائرات الفرنسية القرية التونسية الآمنة وقتلت تسعة وسبعون مدنيا ،وقد أبرزت الحادثة ترابط القضايا المغاربية، وأكدت فشل السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، وكان من انعكاساتها تدويل القضية الجزائرية ,وخلق تضامن مغاربي معادي لفرنسا وللمعسكر الغربي الذي يدعم فرنسا في إطار الحلف الأطلسي[٥].

وسبب التدخل الأمريكي البريطاني في الخلاف التونسي ـالفرنسي بداية تصدع هز الجمهورية الرابعة إلى أن انهارت بتدخل عسكريي ومعمري الجزائر, وتنفيذهم لتمرد ١٣ماي ١٩٥٨ الذي جاء بديغول إلى السلطة.

وعلى الجبهة المغربية ظل العسكريون الفرنسيون ينقمون على الموقف المغربي، ويتخوفون من حصول تحالف جديد بين ثوار الجزائر وجيش التحرير المغربي في الصحراء, وقد وجه هذا الأخير ضربات قوية للقوات الفرنسية والإسبانية في تندوف والصحراء الغربية وموريطانيا ،وقد أفادت التقارير العسكرية بوجود تنسيق بين ثوار الجزائر والمغرب وتواطؤ إسباني في السماح لجيش التحرير المغربي بالمرور إلى موريطانيا [٦] ,وأدى ذلك إلى التحالف مع إسبانيا ومواجهة الخطر المشترك قبل استفحاله، ورسم مخططات عسكرية للقضاء على جيش التحرير المغربي , وهكذا مضت خطة " المكنسة" العسكرية لتقضي على وحدات جيش التحرير المغربي وتشتت فلوله، فكانت ضربة موجعة تأثر لها حزب الاستقلال وعلال الفاسي خصوصا الذي كان يطمح إلى استعادة المغرب للأراضي الصحراوية الخاضعة للاستعمار وإنشاء المغرب التاريخي ،الذي يضم أقاليم الساورة وتندوف في الجزائر، والصحراء الغربية الخاضعة للإسبان وموريطانيا المحتلة من قبل الفرنسيين [٧] ,وكانت معركة موريطانيا قد شغلت الفاسي كثيرا وأبعدته عن القضية الجزائرية، وتألم كثيرا لعدم تحقيق جيش التحرير المغربي لأحلامه، ونشدد على أن هذا السبب وكذا فشل الحزب في أداء مهامه الحكومية وعدم قدرته على تطبيق برنامجه دفعه لتعويض هذه الخسارات في المجال الإقليمي بالدعوة إلى وحدة المغرب العربي وتزعم المشروع.

وقد مهد الفاسي لهذا الخيار الاستراتيجي بمقال في جريدته "صحراء المغرب" ذكر فيه بماضي النضال المشترك، وبتجربتي الوحدة المشرقية مخاطبا النخب السياسية بالقول: "فكيف يمكننا أن

نشتغل الآن بتدعيم المرحلة الأولى من استقلالنا وننسى هذه الغاية التي هي في مقدمة مبادئنا؟ وإن استمرار الحرب التحريرية في الجزائر وفي الصحراء لا ينبغي أن يكون عائقا في وسائل تحقيق هدف الاتحاد المغربي الذي سيسهل علينا حل كثير من المشاكل التي خلفها الاستعمار في بلادنا"[٨]، وعلى الرغم من أن الفاسي طرح مشروع الوحدة على الرأي العام المغاربي لمناقشته وإبداء الرأي حوله إلا أنه سرعان ما دعا اللجنة التنفيذية للحزب للاجتماع بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٨, وذلك لتدارس وضعية البلاد والظروف التي تمر بها المنطقة المغاربية ,وأصدرت اللجنة بلاغا جاء فيه أنها قامت "بتحليل الحالة في مجموع الشمال الإفريقي على إثر حوادث جنوب المغرب وساقية سيدي يوسف, وأمام استمرار الحرب بالجزائر والتطورات التي طرأت على الحالة الدولية." وأنها تعلن تضامنها مع الكفاح الجزائري وتنديدها بإنشاء المنطقة المحرمة والأسلاك الشائكة، وتساند مجهود تونس في الميدان الدولي" ،وأوضحت اللجنة التنفيذية أنها درست الوسائل التي من شأنها أن تقوي تضامن الشعب المغربي مع شعبي الجزائر وتونس في الظروف الحاضرة التي تعتبر حاسمة في مصير شمال إفريقيا وعلاقاته المستقبلية مع فرنسا والغرب."وتؤكد اللجنة التنفيذية ضرورة الشروع منذ الآن في دراسة الخطط التي تؤدي إلى تعزيز مظاهر التآزر والاتحاد،سعيا وراء إنشاء وحدة حقيقية ،تلبي المطامح الصادقة لشعوب المغرب العربي الثلاثة "[٩] ووجدت هذه الدعوة صداها في تونس، إذ استجاب حزب الدستور التونسي مباشرة وبحماسة لنداء حزب الاستقلال المغربي وأصدر بلاغا رحب فيه بالفكرة واقترح مؤتمرا في تونس أو الرباط "لضبط الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبعث المغرب العربي الكبير "[١٠] ,وإثر ذلك عقدت اللجنة السياسية لحزب الاستقلال اجتماعا درست فيه الموضوع وعهدت إلى لجنة مصغرة [١١] وضع تصور لمشروع الوحدة المقترح يجيب عن ثلاث أسئلة رئيسية هي :لماذا نريد وحدة المغرب العربي ؟, وماذا نعني بهذه الوحدة؟وكيف يمكن تحقيقها؟،وكلفت اللجنة السياسية لحجوب بن الصديق وعبد الرحمان اليوسفي بمهمة الاتصال بمسئولي جبهة التحرير الوطني في القاهرة وبحث الموضوع معهم, وأرسلت أبو بكر القادري والدكتور بناني إلى تونس لمذاكرة مسئولي الحزب الحر الدستوري في سبيل إبراز فكرة الوحدة للوجود [١٢] ,وحصل اتفاق بين الوفدين المغربي والتونسي على ضرورة تجسيد وحدة المغرب العربي والنظر في المشاكل القائمة في شمال إفريقيا وعلى رأسها قضية الجزائر، وعلى عقد اجتماع في طنجة تحضره جبهة التحرير الجزائرية [١٣].

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

كانت هذه حيثيات مبادرة حزب الاستقلال المغربي, وقد رأينا سرعة تجاوب الموقف التونسي معها، فما هو يا ترى موقف جبهة التحرير الوطني ؟

لقد كانت أهداف ودوافع حزب الاستقلال ملتبسة كثيرا،وتقف وراءها الإخفاقات الوطنية وتهميش دور الحزب والانهزام في معركة تحرير الصحراء، في حين كانت أهداف تونس براغماتية إلى أبعد الحدود, وهي تنتهز فرصة اعتداء الساقية وانقطاع العلاقات مع فرنسا لتحقق رزمة أهداف داخلية وخارجية ،وقد جاء الاحتضان الرسمي لفكرة الوحدة المغاربية نزولا عند مطمح الأحزاب السياسية والجماهير الشعبية وجريا وراء احتواء جبهة التحرير والتي كانت بتحالفها مع الناصرية تثير المخاوف, وإنهاء لهاجس الحرب الجزائرية التي تهدد كامل الشمال الإفريقي .

في ظل استفحال المخاطر المهددة للشمال الإفريقي والرغبة في إنشاء وحدة مغاربية وأمام ظهور المشاريع القومية هل ستختار جبهة التحرير الوطني الحياد إرضاء للمشروع الناصري أم الاندماج في المشروع المغاربي؟

لقد نبذت جبهة التحرير الوطني مشروع فيدرالية شمال إفريقيا متعاونة مع فرنسا والغرب عام ١٩٥٧ وذلك بتشجيع من مصر، وأعلنت تونس والمغرب تخوفها من استمرارية التدخل الناصري في شؤون المغرب العربي, وأدى نجاح مشروع الوحدة المصرية ـ السورية إلى ازدياد المخاوف من انتقال عدوى الأفكار القومية الناصرية إلى المغرب العربي، كما فهمت مصر أن الدعوة إلى وحدة مغاربية يعد معاكسة لمشروعها ،واحتواء لجبهة التحرير الوطني ،خاصة إذا علمنا أن الخلافات المصرية البورقيبية بلغت أوجها، وأن حساسية الفاسي والنظام المغربي من مصر تأكدت في مباركته للوحدة العراقية ـ الأردنية، وأن مصر لم تكن مطلعة على حقائق وحدة المغرب العربي[١٤], وأمام ذلك كانت جبهة التحرير الوطني محرجة في حضور مؤتمر طنجة, إذ لم يكن من السهل عليها الارتماء في مشروع مشبوه وإغضاب مصر القومية، وهي القاعدة السياسية واللوجستيكية الداعمة للثورة الجزائرية، ولكن رغم ذلك قبلت جبهة التحرير الوطني بعد نقاش مستفيض حضور مؤتمر طنجة لاعتبارات كثيرة كانت تفيد في تحقيق مكاسب لها نذكر منها:

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

ـــ سلامة المشروع من أي توجه انفصالي أو معادي للقاهرة ،ذلك أن فكرة الوحدة المغربية مشروع عريق زكته الأحزاب المغاربية منذ كانت لاجئة في القاهرة عام ١٩٤٧ ،كما أنها تؤكد على البعد المغاربي الذي يؤمن به مناضلوها أشد الإيمان .

ـــ تزايد أهمية تونس والمغرب بدءا من عام ١٩٥٧ بفعل التطورات السياسية والعسكرية للثورة ،خاصة وأنهما تقدمان تسهيلات مهمة لنشاط جبهة وجيش التحرير، وتعتمدان قاعدة للإمداد والتمركز قريبة من جبهة الكفاح ،وميدانا للتضامن الشعبي بحكم الجوار والتضامن المشترك،وحق أهمية المعركة الإعلامية المعلنة ضد الغرب كان من المفيد خوضها انطلاقا من تونس والمغرب المرتبطتين بأوروبا الغربية وإفريقيا .

ـــ إن حضور المؤتمر يتيح الفرصة لتوجيهه لصالح الكفاح المسلح في الجزائر، خاصة في هذه المرحلة الحساسة التي تسمح بتحقيق مكاسب مهمة منها المطالبة بجلاء القوات الأجنبية، وبدعم الثورة الجزائرية، وحشد التضامن الشعبي الذي يمثل ضمانة مهمة قد تدفع إلى وحدة المعركة المسلحة[١٥].

وهكذا اجتهدت جبهة التحرير الوطني في الخروج بأكبر الفوائد الممكنة من هذا المؤتمر، وفق خطة مدروسة وموجهة، صاغها عبد الحميد مهري العارف بالشؤون المغاربية ،إذ أقنع لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استغلال هذه اللحظة التاريخية وانتهاز فرصة عدم إعداد جدول أعمال للمؤتمر لتوجيهه لصالح المعركة ضد الاستعمار في الجزائر ومخلفاته وقواعده العسكرية في تونس والمغرب، واعتمدت جبهة التحرير الوطني خطة محكمة تهدف إلى تجنيد المغرب العربي للتضامن مع الثورة الجزائرية وتجاوز خيار العمل العسكري المشترك الذي كان مطروحا في عام ١٩٥٥ ،ذلك لأنه لم يعد يتلاءم مع واقع البلدين المستقلين، ولا يمكن للأنظمة السياسية تجسيده، أما مسألة تقديم المساعدات وتوحيد المواقف مع الثورة الجزائرية في القضايا المشتركة فيمكن التجاوب معها ،خاصة وأن جبهة التحرير الوطني كانت تحاور أحزاب سياسية لا حكومات تنفيذية بيدها سلطة القرار, وبحاجة إلى التنسيق العملي للتجاوب مع مطالبها وإلى التضامن الشعبي [١٦] ,وهكذا يمكننا التأكيد أن الوفد الجزائري كان واقعيا في مطامحه، ومهاهرا في دبلوماسيته واستراتيجيته،اجتهد في إدراج القضايا المهمة على المؤتمرين وبحث الوسائل الكفيلة بتجسيد المقررات .

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

ثانيا ــ مقررات المؤتمر وأهميتها:

اجتمعت وفود الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب الاستقلال ,الحزب الدستوري الحر ,جبهة التحرير الوطني) في طنجة يوم ٢٧ أفريل ١٩٥٨، وتدارست خلال أربع أيام كاملة قضايا استكمال تحرير المغرب العربي وتوحيده, وقد ركزت الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود على حتمية التضامن مع الجزائر في كفاحها التحرري وإشادة وحدة المغرب العربي[١٧]، وشدد رئيس وفد جبهة التحرير الوطني على التأكيد أن "تحرير المغرب العربي وتحقيق وحدته هي مثلنا السامية"[١٨] وكان حدثا مدويا وحاسما ذلك المؤتمر الذي سمي "مؤتمر الوحدة" لأنه أقر مفهوما واضحا لفكرة المغرب العربي التي لم تعد تعني مجرد التنسيق المشترك بل العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار المغاربية، وقد عكس جدول أعمال المؤتمر محاور اهتمام القيادات المغاربية ,إذ حدد المؤتمرون بعد جلستين تمهيديتين في الرباط المحاور الآتية:

ــ حرب الاستقلال الدائرة رحاها بالجزائر .

ــ تصفية قواعد الاستعمار بالمغرب العربي .

ــ وحدة المغرب العربي:شكلها وقواعدها والمرحلة الانتقالية لهذه الوحدة .

ــ إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر [١٩] .

وقد ساعد تجاوب الأنظمة الرسمية وحضور عدد كبير من المسؤولين الرسميين على إثراء النقاش واتخاذ مواقف شجاعة ،وأعلن المؤتمرون عن قرارات تاريخية يمكن أن نجملها في ثلاث محاور رئيسية: دعم الثورة الجزائرية، تصفية بقايا الاستعمار، الموقف من الدعم الغربي لفرنسا، ووحدة المغرب العربي .

٢ــ١ــ دعم ثورة الجزائر :

أخذت هذه المسألة النصيب الأوفر من المناقشات باعتبارها قضية المغرب العربي الأساسية، واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب مواقف دعم ومساندة لكفاحها, فأعلن المؤتمر مبدأ "حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري", وفي هذا تأكيد على مواقف جبهة التحرير الوطني في مبدأ السيادة والاستقلال

التام، وأقر المؤتمر بعد تشريحه لطبيعة الحرب الاستعمارية " أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها "، ونظرا لما تحظى به القضية الجزائرية من تأييد دولي، وشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري " فإن المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس"[٢٠]، وقد نالت المسألة الأخيرة نقاشا مستفيضا وتخوف البعض من توجه وشكل الحكومة، واشترطوا موافقة مسبقة من تونس والمغرب لإعلانها، لكن جبهة التحرير الوطني أصرت على سيادة قرارها وقبلت أخيرا باستشارة تونس والمغرب فقط في الأمر [٢١].

٢ــ٢ ــ التنديد بالموقف الغربي وتصفية بقايا الاستعمار:

نظرا للإعانة التي تتلقاها فرنسا من الحلف الأطلسي والدول الغربية استنكر المؤتمر هذا الموقف, وطالب بوضع حد لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي، ونظرا لما تقوم به القوات الأجنبية المتواجدة في تونس والمغرب من انتهاك للسيادة ومشاركة في حرب الجزائر سجل البلاغ القرارات الآتية:

" ــ يستنكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابها الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة .

ــ يطالب بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .

ــ يوصي الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية "[٢٢].

وهذه القرارات البالغة الأهمية اقترحت من قبل جبهة التحرير الوطني لإحراج الموقف الغربي والفرنسي خصوصا, وقد تقدمت للمؤتمرين بخرائط مفصلة عن مواقع القواعد الفرنسية العاملة في تونس والمغرب ،موضحة عملها المنسق مع الجيوش الفرنسية في الجزائر ،وسلبيات ذلك على نشاط المجاهدين الجزائريين، ولقيت جبهة التحرير الوطني تجاوبا مع مطالبها هذه ،وقد كانت تحظى بإجماع شعبي وتعبئة جماهيرية كبيرة ،وجاء التأكيد عليه كذلك بهدف تجنيد هذه الجماهير الواسعة وراء مطالب المؤتمر [٢٣] ,كما أن قرار التنديد بالدعم الغربي المقدم لفرنسا كان قرارا

جزائريا ,تم تثبيته رغم أن حزب الاستقلال والحزب الدستوري اقترحا صياغة هذا التنديد على لسان شعوب المغرب العربي, وأما مطلب دعم نضال شعب موريطانيا فقد عبر المؤتمر عن تضامنه مع هذا المطلب, غير أن حزب الاستقلال دعا إلى ربط هذا النضال في إطار وحدة التراب المغربي، في حين أصر الطرفان التونسي والجزائري على إنزاله في إطار نضال التحرر المغاربي ,والتأكيد أن هذه المقاومة التحريرية "هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها ووحدتها" (٢٤) .

وهكذا لم ينجح حزب الاستقلال في الحصول على دعم المؤتمر لما كان يسميه حقوقه الترابية في موريطانيا، وقد تجلت خلاله المطامح القطرية واضحة بالشكل الذي يؤكد أن الإخلاص لبناء الوحدة لم يكن سيدا .

٢ ـ٣ ـ وحدة المغرب العربي :

أكد المؤتمر على توحيد مصير شعوب المغرب العربي في إطار مؤسسات مشتركة، وأقر "أن يعمل على تحقيق الوحدة..."، واعتبر أن "الشكل الفيدرالي أكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر"، ومن أجل ذلك اقترح المؤتمر "أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي ينبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، على أن تكون مهمته " درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية ," ومن أجل المتابعة وتنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري يوصي المؤتمر "بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة "، وقرر المؤتمر كذلك إنشاء أمانة دائمة للمؤتمر من ستة أعضاء، عضوان عن كل طرف، على أن يكون هذه الأمانة مكتبان أحدهما بالرباط والآخر بتونس، وأن تجتمع دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب, وفي إطار توحيد السياسات الخارجية والدفاع أوصى المؤتمر "حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية "(٢٥).

ولم يحظى قرار الوحدة بنقاشات مستفيضة، مما يؤكد أن الرغبة لتجسيم الوحدة لم تكن صادقة، ويرجع ذلك إلى تخوف النخب السياسية على ضياع الامتيازات القطرية، وعلى مشاركة الجزائر غير المستقلة بعد في هذه الوحدة, ويرى محمد عابد الجابري أن مفهوم الوحدة

في طنجة أخذ صيغة وحدة العمل وليس وحدة الهوية ،وأن القرارات لم تكن موجهة إلى الوحدة بقدر ما كانت تهدف إلى مواجهة الاستعمار الفرنسي [٢٦] ,ويبدو من كل ذلك أن استراتيجية جبهة التحرير الوطني نجحت في تحويل مؤتمر الوحدة إلى مؤتمر للتضامن مع الثورة الجزائرية، وتحققت بعض آمالها في حين لم يمض مشروع الوحدة بعيدا، وأرجع عبد الحميد مهري سبب ذلك إلى أن"هذه القضية لم يولها المؤتمر عناية كافية عند بحثها" [٢٧]، وهو الرأي الذي رجحه مصطفى الفيلالي عندما اعتبر مؤتمر طنجة الحزبي مجرد "ذريعة ظرفية موقوتة", لا تقوم على إرادة حقيقية ولا تسعى إلى أهداف محددة [٢٨]، وقد كانت جبهة التحرير الوطني شبه متأكدة من كل هذا ،الأمر الذي دعاها لعدم تركيز النقاش على مشروع الوحدة، والتأكيد أن هذا المشروع لا يولد بقرارات فوقية ولكن بإمكان تضامن الشعوب أن يخلقه بشكل عملي [٢٩].

ونخلص للتأكيد أن مؤتمر طنجة لم يوجه لبعث الوحدة المغاربية بقدر ما كرس لدعم القضية الجزائرية ،وأن الثورة الجزائرية استطاعت أن تخرج منه بمكاسب مهمة وأن تشق من خلاله آفاقا مغاربية واسعة للتضامن.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

ثالثا ـــ آمال مؤتمر طنجة وإخفاقاته:

لقد تحققت نظريا في مؤتمر طنجة آمال واسعة ،كانت تنشدها الأحزاب والجماهير الشعبية وزاد في حماسة قراراته مباركة السلطة الرسمية لمقرراته بما في ذلك ملك ليبيا الذي أكد موافقة بلاده على قرارات المؤتمر [٣٠]، وقد جندت الصحف ووسائل الإعلام للتغني بهذا الإنجاز التاريخي وتفاعلت مختلف القوى الجماهيرية مع مشروع الوحدة .

وقد استقبل الوفد الجزائري استقبالا رسميا وشعبيا في الرباط ،وعبر في بلاغ له عن ارتياحه للنتائج التي تمخض عنها المؤتمر، مشيرا إلى أن قضية الجزائر نالت كامل اهتمام المؤتمر، وأن الشعب الجزائري الذي حظي بتأييد شعبي تونس والمغرب يأمل "بانضمام حكومتهما إليهما في التأييد والتعضيد "، وعبر عن اهتمامه بمهمة بناء مؤسسات المغرب العربي ويقينه " بأن هذا الصرح سيكون متينا وعصريا لأنه سيأتي في وقت واحد وليد إيمان وإرادة شعوبنا"[٣١] وصرح ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ بأن نتائج مؤتمر طنجة كانت حاسمة في تأكيد مكانة الشعب الجزائري ضمن المجموعة المغاربية وأن هذه الوحدة جسمت رغائب شعوب شمال إفريقيا في

التضامن, "وأن المغرب العربي بأجمعه من أغادير إلى السلوم ينهض اليوم بكامل قواه ويوجه إلى فرنسا الاستعمارية إنذارا نهائيا وقع تأجيله في الماضي وهو إما أن تعترف للجزائر باستقلالها وإما أن تعم الحرب المغرب العربي بأجمعه...على الفرنسيين أن يقتنعوا أن التضامن المغربي ليس كلمة جوفاء ،ولكنها حقيقة سيكون لها تأثير قوي على سير الحرب"[٣٢]، وكانت هذه الكلمات التي تخاطب الضمير المغاربي وتزيد في تأججه وتثير مخاوف الفرنسيين والغرب وحتى نظامي تونس والمغرب ،ذلك أن تجنيد المد الشعبي لمناصرة هذه الأهداف الثورية قد يمثل ضغطا حقيقيا على توجهاتها وقراراتها ،وقد أرادت جبهة التحرير الوطني لمؤتمر طنجة أن يجند القوى الحزبية والقاعدة الشعبية لدعم الجزائر دون الاصطدام بالأنظمة السياسية، وظلت تلح على تجند شعوب المغرب العربي لمواجهة سياسة مهادنة الاستعمار التي قد تجرف إليها الساسة ودعوقم للوقوف بكل قواهم في المعركة ضد الإمبريالية حماية للمصالح العليا[٣٣]، وهكذا حصلت جبهة التحرير الوطني من المؤتمر على مكاسب مهمة، فقد رسمت اعتراف الأطراف المغاربية بصفتها التمثيلية وإقرارها بمغاربية قضية الجزائر، ودعوقا إلى دعم النضال التحرري الجزائري ماديا ومعنويا، وأكدت ضمنيا على سلامة التوجه الإيديولوجي للجبهة من خلال تنديد المؤتمر "بالقوى الغربية التي تدعم فرنسا ماليا وعسكريا".

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وعلى الرغم من أن الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة أعربا عن قبولهما لقرارات طنجة، إلا أنهما أدركا أن جبهة التحرير التي يراد لها أن تحتضن من قبل نظامهما سجلت أهدافا كثيرة في طنجة ،منتهزة الظرف السائد والتجاوب الشعبي لخيار مغربة الحرب, فأوقعت تونس والمغرب في تعهدات مكبلة لسيادقما مثل الدعوة لإنهاء القواعد الأجنبية ومعاداة المعسكر الغربي وشعر القصر المغربي أن جبهة التحرير الوطني أوجدت لها تحالفا متينا مع القوى الثورية داخل حزب الاستقلال، وقد عبر الفاسي عن الصدى الواسع الذي خلفه المؤتمر لدى الشعب المغربي وعن رفعه لشأن حزب الاستقلال[٣٤] الذي سيتولى إنشاء الحكومة الاستقلالية، وكان تصميم القيادة الثورية للحزب حازما إزاء تنفيذ برنامج الإصلاح ومحاربة الإمبريالية ،وقد أكد المهدي بن بركة بعد مؤتمر طنجة بفترة قصيرة إلى أن المشروع السياسي للمغرب العربي يمتد إلى إنشاء قوة اقتصادية اعتمادا على "الموارد الطاقوية التي تختزنها الصحراء المغاربية، التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية حقيقية يمكن مقارنتها بتلك التي عرفتها أوروبا أثناء ثورتها الصناعية"[٣٥]، وأكد على ضرورة "بلورة مخطط شامل للأقطار الثلاثة، وحتى الأربعة إذا وافقت ليبيا على

المشاركة ،من أجل ضمان تقدم في إنماء الدخل الوطني ومستوى حياة الشعوب المغاربية.
,وأضاف ابن بركة أن إنشاء سوق داخلي وقاعدة تصنيع حقيقية للمغرب العربي أمر مفيد للغاية "يمكننا ترقب انتعاش ثقافي وتقني واجتماعي لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية..."[٣٦]، ويبدو أن القصر وبعض القيادات المعتدلة لم تكن مستعدة لكل هذا التغيير الجذري ,فمثل هذا بداية انقسام ساهم القصر في تجذيره للقضاء على نفوذ الحزب .

وقد هلل الشعب التونسي بقرارات طنجة واعتبرها الصحافة والمنظمات الجماهيرية نصرا للمغرب العربي، وعزم بورقيبة على استغلال الظرف لحسم المواجهة مع فرنسا التي تأبى إجلاء قواتها عن تونس[٣٧]

وقد انزعجت الإدارة الفرنسية لصدور مثل هذه القرارات، وعدت المؤتمر ضربة موجعة للحكومة الفرنسية التي عجزت عن حل مشاكل الشمال الإفريقي ،وانتقدت الصحف الفرنسية الموقف التونسي والمغربي الذي تورط في قضية الجزائر، وأبدت تخوفاتها من تلك التوصيات التي تدعوا إلى مساندة جبهة التحرير الوطني وإلى إنشاء حكومة مؤقتة تزيد في سلطة الجبهة دوليا [٣٨]، ويكفي أن نورد تعليقا لجريدة "لوموند" معبرا عن جو الشعور العام في فرنسا."هكذا تتحقق وحدة المغرب العربي في الحزب، وضدنا وكل ما هو اليوم توصيات سيتجسم غدا في مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية ستقوم بتمثيل ٢٣ مليونا من المسلمين"[٣٩]

وقد شنت في المشرق حملة تشكيك في نوايا المغرب وتونس من الدعوة إلى الوحدة، وكان صدى مؤتمر طنجة بالغا في الصحافة الغربية والدولية عدته ثورة ضد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، واعتبرت أن ردود الفعل هذه جعلت الفاسي يوضح أن "مقررات المؤتمر ليست ضد فرنسا ولكنها في مصلحتها أيضا" فما عليها إلا أن تقر باستقلال الجزائر ,مؤكدا "أنه لا يعقل أن تختار تونس والمغرب الاستعمار على الحرية في القطر الشقيق، ولا ينبغي أن يعتبر ذلك رغبة من الدولتين في قطع العلاقات الطيبة مع فرنسا ،بل الأمر بالعكس، أنه إنذار للفرنسيين ليعترفوا أن ربع الساعة الأخير قد دق في قضية الجزائر، ولكن لهذا الدق نغمات غير التي يعنيها "لاكوست"، أنها نغمة الحرية التي يجب أن تنصت إليها فرنسا وتعترف أن لا بد منها ولا مندوحة عنها"[٤٠] .

لقد ظلت التصريحات الحزبية والرسمية تتناغم مع حماسة التضامن الشعبي إلى أن جاء ديغول بسياسته التقسيمية وفشل مؤتمر المهدية في تزكية مقررات طنجة، فما الذي تغير؟,وما هي أسباب فشل مشروع طنجة ؟.

قيل الكثير في أسباب إخفاق مؤتمر طنجة والمؤكد أن إستراتيجية ديغول المدروسة مثلت تحديا أساسيا لمقررات طنجة ،ولم تجد الأنظمة القطرية المناعة الكافية للصمود وراء مشروع الوحدة، بل أن خلافات عميقة انفجرت في وجه العلاقات المغاربية، وتنصلت الحكومات من التزامات طنجة.

لقد أضعفت حرب الجزائر الجمهورية الفرنسية الرابعة، ورد العسكريون وأوروبيو الجزائر نجاحات الثورة الجزائرية بتنظيم انقلاب ١٣ ماي ١٩٥٨، الذي جاء بديغول إلى السلطة وأدخلت عودة ديغول إلى السلطة معطيات جديدة، إذ نجح في تعبئة القوى السياسية الداخلية ورائه، وتحطيم العزلة الدولية لفرنسا، وأولى مسألة تحطيم تحالف طنجة الاهتمام الأكبر ،معتمدا على استراتيجية تطويق آثار طنجة وضرب وحدة شمال إفريقيا على جبهتين:الموقف من المشكل الجزائري، والعلاقة الجديدة مع حكومتي تونس والمغرب.[٤١]

لقد أعلن ديغول أن الإدماج هو السياسة الرسمية في الجزائر[٤٢]، واستطاع بذلك كسب الرأي العام الفرنسي لفكرة "الجزائر فرنسية" ،وأحرز على ولاء القيادات العسكرية ،كما وضع حدا لأمل تونس والمغرب في إمكانية استقلال الجزائر على المدى القريب، واندماجها معهما في إطار قرارات طنجة .

وبخصوص السياسة الجديدة المنتهجة مع تونس والمغرب فقد زاوجت بين التشدد والإغراء:

ـ فلقد تبين أولا أن مسألة إدماج الجزائر بهذا التشدد تعني التهديد بتوسيع رقعة الحرب إلى تونس والمغرب، إذا أصرت حكومة كل منهما على تطبيق قرارات طنجة، خاصة وأن عسكريي الجزائر بادروا للتحرش بأراضيهما [٤٣] ,وأنه بإمكان ديغول أن يطلق أيديهما في ظل حكمه القوي، وأن التهديد بتوسيع رقعة الحرب سيأخذ جدية أكبر تختلف عن تهديدات الجمهورية الرابعة المتهاوية.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وحتى يأخذ هذا التهديد صبغة التخويف لا تجدير الموقف باتجاه التضامن مع الجزائر بادر الجنرال ديغول إلى تطمين تونس والمغرب بإعلانه احترام استقلالهما، وذلك بهدف دفع نظام البلدين للاطمئنان على مكاسبهما والتزام الحياد وعدم تجسيم قرارات مؤتمر طنجة، ولم يكتف عند هذا بل سعى لبذر الخلاف بين تونس والمغرب ومنع تفاهمهما على خطة مشتركة، فلقد وجه ديغول إلى كل من بورقيبة ومحمد الخامس رسالتين مختلفتين، الأولى توحي بوجود رغبة لديه في التفاهم والتعاون ،والأخرى كانت لهجتها تنم عن التعالي والتشدد، والهدف من لهجة الرسالتين هو محو التقارب بين تونس والمغرب حتى لا تنسق سياستهما بشكل متشدد إزاء فرنسا[٤٤].

ـ بعد إعلان السياسة السابقة طرح ديغول كذلك سياسة الإغراء لضرب مقررات طنجة معتمدا في ذلك على جزرة البترول، فلقد لوح ديغول بمشروع استثمار صحراء الجزائر على الرأسمال الغربي وعلى الجيران ،وخطط لجعل الصحراء منطقة فرنسية مستقلة تساهم في بناء "العظمة الفرنسية"اقتصاديا وعسكريا، ولإنجاح مشروع استغلال بترول الجزائر الذي تعيقه عدة مصاعب لجأت فرنسا إلى مفاوضة الحكومات المغاربية بشأن المساهمة في استثمار البترول والقبول بمرور أنابيب البترول عبر أراضيها، وأمام رفض الحكومة الليبية مرور بترول إيجلي عبر أراضيها لجأت فرنسا إلى إغراء الحكومة التونسية بقبول العرض،وكانت تصبو إلى تحقيق أهداف سياسية على المستوى المغاربي والدولي، منها إظهار نجاح مشروع استثمار البترول ،وخلق خلاف بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني من شأنه أن يقضي على قرارات طنجة[٤٥].

وهكذا نجحت الإغراءات الفرنسية في إسالة لعاب المسؤولين التونسيين والمغربيين ،خاصة وأن مشروع استثمار الصحراء يخدم مطالبهم القطرية في تعديل الحدود مستقبلا، إذ أصبح الحديث عن مجموعة فرنسية شمال إفريقيا للتعاون يزاحم مشروع وحدة المغرب العربي ،وطال مجال الإغراء مسألة جلاء القوات الفرنسية الجزئي عن تونس والمغرب، وإن كانت مجرد تظاهرة شكلية إلا أنها أرضت بعض المطامح القطرية، وساعدت على تشجيع حكومتي تونس والمغرب للتنصل من التزاماتهما القطرية، حتى أن تونس جعلت من انعقاد مؤتمر المهدية عرسا للاحتفال بالجلاء وكان إصرارها على التضحية بقرارات طنجة واضحا, وهكذا تمكنت المخططات الديغولية من قلب مشروع طنجة من أساسه لصالح فرنسا، وكادت أن تعزل بذلك جبهة التحرير الوطني

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وقد أوضح خيوط هذه الاستراتيجية أحد صحفي "المجاهد"[46]، وتفطنت لها جبهة التحرير الوطني في وقتها، واجتهدت في مواجهتها ،حتى أنها لوحت بالعودة من جديد إلى مغربة الحرب وتجذير الموقف عندما نشرت في المجاهد مقالا عنوانه "امتحان المغرب العربي, أكدت فيه "أن المغرب العربي في حالة حرب، ولكي تتوفر في هذه الحرب شروط الانتصار يجب أن نخوضها ونتحملها جميعا في آن واحد من قابس إلى أغادير" [47].

وهددت جبهة التحرير الوطني بأنها ستخوض المعركة العسكرية اعتمادا على تضامن شعوب المغرب العربي, ولكن العلاقات المكرسة مع حكومتي تونس والمغرب كان من الصعب هدمها دفعة واحدة، فاجتهدت في المناورة والمراوغة الدبلوماسية عازفة على وتر التضامن الشعبي والوحدة المرسخة في طنجة،ومشجعة على مزيد من التلاحم في وجه الاستعمار المحتضر،وداعية للإسراع في تحقيق قرارات طنجة [48]، وطالبت جبهة التحرير من تونس والمغرب توحيد المعركة سياسيا دون إظهار الدعم المباشر، واقترحت عليهما مشاركة الجزائر المستقلة في استثمار ثروات الصحراء بدل التفكير في الفضلات التي يعرضها ديغول مقابل شرعنة استعمار الجزائر، أو أن يعرض المغرب العربي كله على فرنسا التعاون من أجل استثمار ثروات الصحراء، بما يخدم مصالح شعوب المغرب العربي [49]، فهل تتمكن جبهة التحرير الوطني من إقناع شركائها والحفاظ على تعهدات طنجة، أم أن تونس والمغرب سيتخليان عن هذه التعهدات في مؤتمر المهدية بتونس.

رابعا ــ مؤتمر المهدية والتراجع عن قرارات طنجة:

التأم شمل الأقطار المغاربية الثلاث على مستوى الهيئات التنفيذية بعد تلك التغيرات العميقة التي عرفتها فرنسا والمنطقة المغاربية في أقل من شهرين من انعقاد مؤتمر طنجة، وكان يبدو أن عقد هذه الندوة بحضور حكومتي تونس والمغرب ولجنة التنسيق والتنفيذ هو مغري للغاية ،ويضمن الخروج بقرارات عملية، غير أن نقل النقاش من الإطار الحزبي إلى الإطار الرسمي كان يعني أشياء كثيرة ،منها أن النقاش سيسري في إطار ضيق، وتوجيه حكومي صارم يمكنه أن يدجن قرارات طنجة ,ويعطيها صبغة تضامنية غير إلزامية, وقد سجل وفد لجنة التنسيق والتنفيذ كامل احتياطاته لمواجهة "مؤامرة اغتيال قرارات طنجة"، والتصدي لحكومتي تونس والمغرب المتأثرتين بأخطبوط السياسة الديغولية.

انعقد الاجتماع في المهدية أيام ١٧_٢٠ جوان ١٩٥٨، وذلك للنظر في تطبيق قرارات طنجة وترسيمها، وقد تقرر أن يشتمل جدول أعماله على النقاط الآتية:

١ــ تطبيق مقررات طنجة (مساعدة الجزائر، جلاء قوات الاحتلال ،إدانة سياسة الجنرال ديغول، الموقف المشترك في الأمم المتحدة، الحكومة الجزائرية).

٢ــ دراسة مسألة إقامة الهيئات التي تنص عليها قرارات طنجة (الأمانة الدائمة، المجلس الاستشاري).

وإن كانت التصريحات الرسمية والصحافة الحزبية تغنت آنذاك بما تم ترسيمه من قرارات إلا أن الحقائق تحرجت صحيفة المجاهد من إعلانها [٥٠] وظلت مغيبة، ويكشف عنها تقرير سري نشره محمد حربي عن مناقشات المؤتمر ،ويوضح مسعى ممثلي الحكومة التونسية والمغربية للتنصل من التزامات طنجة، وعمق الخلافات التي أثارها نقاش المؤتمرين .

خلال الجلسة الأولى تم بحث مسالة إعانة الجزائر ،واستعلم الوفد الجزائري عن الإجراءات المتخذة لتقديم أشكال المساعدات المتفق عليها في طنجة، وتبين أن الحكومتين لم تدرسا المسألة بجدية ،وقد اقتصرتا الأمر على مساعدة اللاجئين, وبرر الباهي الأدغم ذلك بالقول أن موارد تونس المالية قليلة ولا تسمح لها بالمساهمة في الميزانية التي تتطلبها الثورة الجزائرية، و أنها تقوم بمساعي لدى الهيئات الدولية لإغاثة اللاجئين [51], وهكذا لم ترق المساعدة المالية للحكومتين إلى مستوى مساهمة الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، وانتقل النقاش لدراسة قضية جلاء القوات الأجنبية، فأشاد الباهي لدغم بما حققته تونس بعقدها اتفاقية الجلاء مع الحكومة الفرنسية، وأوضح بوعبيد أن الوضع لم يتقدم في المغرب رغم الجلاء عن بعض مناطق شرق المغرب، وتدخل بوصوف ليوضح أن معركة الجلاء لم تنته ,وانه يتوجب الحذر والمضي في متابعتها حتى النهاية والتمس اطلاع المجتمعين على نص الاتفاقية التونسية– الفرنسية الأخيرة، فرد الباهي لدغم بانفعال رافضا كشف الوثيقة ,وأكد فرحات عباس شرعية مطلب بوصوف باعتباره يستند إلى مقررات طنجة التي أقرت عدم ربط مصير أي قطر في مجال السياسة الخارجية دون إعلام الأعضاء الآخرين، لقد أرادت لجنة التنسيق والتنفيذ الاطلاع على نص الاتفاقية بتفاصيلها، ورغبت في أن تعامل كطرف مثلها ممثل المغرب لكن الحكومة التونسية أبت عليها ذلك ,مما جعل الشكوك تحوم حول نوايا التونسيين ومدى تمسكهم بمقررات وحدة المغرب العربي [52]، وانتقل النقاش في اليوم التالي

للنظر في موضوع إدانة سياسة ديغول في الجزائر، فطالب الوفد الجزائري بإدانة صريحة وتأييد وجهة نظره في مطلب الاستقلال التام، فرد بوعبيد على ذلك قائلا :"نحن هنا كمسؤولين سياسيين مطالبين بالنظر إلى الأبعد، وعلى صعيد السياسة يجب دائما ترك هامش انطباع وليس من الضروري أن يكون المرء بالغ الوضوح والدقة...زيادة على ذلك وبعد تأكيد المبادئ المتفق عليها يجب أن نختار الوقت المناسب وأن لا تكون دائما ملتصقتين بالأحداث ويكون مفيدا أن نتحرر قليلا من الاتحاد الشمال الإفريقي ،إن مجيء ديغول حدث عالمي...ينبغي إذا التفكير والرؤية بوضوح "[53] ,ورد عباس على هذا النصح قائلا بأن وضعية الشعب الجزائري هي التي تحدد منطلق السياسة فالجزائر في حرب ولا يمكن لها مواجهة سياسة ديغول إلا بالحرب " فإن موقف ديغول يعني الحرب، وذلك مهما يكن الدعم الذي قد يتلقاه ديغول من الأمريكيين والروس أو حتى من المصريين إن كلمة الإدماج تعني الحرب "[54]، وفي محاولة لتليين مواقف جبهة التحرير الوطني السياسية اقترح وفد الحكومتين اعتماد خطاب بورقيبة كمخرج لقضية الجزائر، وكان بورقيبة اقترح من جديد الدخول في مفاوضات من أجل استقلال مرحلي[55]، ورد فرحات عباس وبوصوف بالقول أن هذا الحل لا يصلح للمشكلة الجزائرية، وهكذا حصل الاختلاف في المبادئ السياسية وبدا أن تونس والمغرب غير مقتنعتين بالخط الذي تسلكه جبهة التحرير الوطني وتطمحان في أن تعدل من مبادئها وتسعى للتفاوض بدل التركيز على المعركة العسكرية ,وهذا ما أوضحه مشروع البيان الذي ساهم بوعبيد في إعداده وكان محل نقد فرحات عباس وبوصوف وكريم باعتباره يتحدث عن موقفين موقف جبهة التحرير الوطني المتشدد وموقف الحكومتين التونسية والمغربية الذي ينشد إيجاد حل سلمي للقضية ويدعو إلى وساطة الحكومتين لإجراء مفاوضات عادلة.[56]

وبعد انقطاع متوالي لجلسة النقاش بسبب إثارة الفقرة الرابعة من البيان لمسألة تشجيع الوساطة التونسية والمغربية اتفقت الوفود الثلاث على إدراج الفقرة الرابعة ضمن بند توحيد الموقف في الأمم المتحدة, وشددت على درس الوسائل الكفيلة بتبني موقف مشترك في الأمم المتحدة وتنسيق العمل الديبلوماسي لصالح القضية الجزائرية, وأوضح الباهي لدغم أن الظروف توجه الأحداث ,وأنه يمكن تجاوز موقف موحد في الأمم المتحدة والاتفاق على مبادئ مشتركة تركز على البحث عن حلول سلمية، وفي هذا تهرب من الارتباط بمواقف جبهة التحرير الوطني ومبادئها التي ستعرضها في الأمم المتحدة[57]

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وخصص اليوم الأخير لإتمام دراسة جدول الأعمال، المتضمن ثلاث مسائل رئيسية : مسألة إقامة مؤسسات الوحدة التي أقرها مؤتمر طنجة وقضية إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة وكذا المصادقة على البيان الختامي، ويتبين أن مسألة إنشاء مؤسسات الوحدة لم تأخذ مناقشتها الوقت الكافي رغم أنها تمثل القسم الثاني من جدول الأعمال ويبدو أنها لم تحض بالجدية المطلوبة ،وأن الخلاف حول مسائل القسم الأول استغرقت أيام المؤتمر الأربعة .

وعموما اتفقت الأطراف الثلاثة على تسمية أعضاء الأمانة الدائمة, فعينت تونس أحمد التليلي وعبد المجيد شاكر وعينت لجنة التنسيق أحمد فرنسيس وأحمد بومنجل في حين ذكر بوعبيد أن المغرب لم يحسم اختياره بعد، مما يعني أن اجتماعات الأمانة العامة ستبقى معلقة ,وتم الاتفاق كذلك على تشكيل أعضاء المجلس الاستشاري مؤقتا من ثلاثين عضوا عشرة أعضاء عن كل بلد على أن يعقد اجتماعه الأول في تونس.[58]

وبخصوص إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة اهتم الوفدين التونسي والمغربي بمناقشة كثير من القضايا التي طرحتها كلمة الاستشارة الواردة في مقررات طنجة، فمن وجهة نظر بوعبيد هي تعني "...دراسة مشتركة لبعض الضوابط قبل الإعلان :ـ الملائمة السياسية للإعلان (الظرف) ـ اختيار المقر ـ نتائج سير الآراء الذي أجري لدى مختلف الحكومات ـ اختيار الرجال الذين سيشكلون هذه الحكومة لا يعنينا، لكن تحديد تاريخ الإعلان يجب أن يناقش لأن الاستشارة لا تعني فقط الإعلام المسبق بتاريخ الإعلان ،رأينا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لأننا لسنا هنا بني وي وي " وأما وجهة النظر التونسية فكانت الاستشارة تأخذ معنى ابعد تصل حتى لتشكيلة الحكومة كما أوضح الباهي الادغم :"...علينا أن ننبه لجنة التنسيق والتنفيذ حول مسألة تشكيلة الحكومة لأننا نعرف أن الدول الأجنبية تعلق أهمية كبيرة حول هذه التشكيلة والتي هي في الغالب مؤشرا للتوجه الإيديولوجي ،إن الأشخاص يعنون الكثير بالنسبة للخارج, وفي كل ما بقي أزيد وادعم السيد بوعبيد", ورد كريم بانفعال محملا الحكومتين عواقب مسؤولية عدم اعترافهما بالحكومة الجزائرية التي ستولد بقرار جزائري، وحاول فرحات عباس تلطيف الأجواء بوعد الحكومتين تقديم ملف كامل عن الاستشارات التي تلتمسها لجنة التنسيق والتنفيذ ،وتمت المصادقة على البيان الختامي[59] في أجواء من الارتياب وعدم الاطمئنان لمواقف الحكومتين التونسية والمغربية، لقد بدا تراجعهما عن قرارات طنجة واضحا، ودلت التسويفات والمراوغات أن مسالة دعم الجزائر ووحدة المغرب العربي ستظل مجرد شعارات، ولم يكن بمقدور لجنة التنسيق والتنفيذ فضح هذه المواقف

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

فرأت أن تحافظ على علاقاتها السياسية لإظهار وحدة التكتل المغاربي في وجه فرنسا وعدم صدم التضامن الشعبي الذي عبر عن آمال واسعة

وأمام هذه الحقائق كانت صحافة جبهة التحرير الوطني محرجة بين أن تعلن الحقيقة فتصطدم بالحكومة التونسية وبين أن تخفي الحقيقة وتساهم في مغالطة القواعد النضالية، ورأت أن تأخذ بوسطية لجنة التنسيق والتنفيذ، وتحدثت عن أجواء المؤتمر بصورة مهذبة، ونبهت إلى بعض المخاطر التي تهدد المغرب العربي .[60]

وهكذا يمكن القول أن قرارات مؤتمر طنجة قبرت في المهدية، وأن السياسة الديغولية التي ذكرنا خطوطها كان لها دور رئيسي في عدم تجسيد تلك القرارات ،كما أن نظامي تونس والمغرب اجتهدا في تأويل مقررات طنجة، وتأجيل موضوع الوحدة إلى أجل مسمى، مما يؤكد على تغليب الاهتمامات الوطنية على حساب مطمح الوحدة، وكان هذا سببا مهما في فشل مشروع الوحدة [61] وإجمالا يمكن أن نحصر العوامل التي ساهمت في فشل مقررات طنجة في النقاط الآتية :

ـ اختلاف الأطراف الثلاث حول مفهوم الوحدة المغاربية، ففي حين كانت جبهة التحرير الوطني تفسر هذه الوحدة بوحدة العمل لمواجهة العدوان المشترك، كانت تونس والمغرب تعتقد أنه من المستحيل إقامة مؤسسات الوحدة قبل نيل الجزائر لاستقلالها ،هذا فضلا عن الاختلافات السياسية والإيديولوجية للأنظمة السياسية في الدول الثلاث .

ـ الانقسامات والمشاكل التي اعترضت الأحزاب المغاربية الثلاث، خاصة الانقسام الذي عرفه حزب الاستقلال وانشغال قادته بالهم الوطني، كما أن الخلاف استشرى في مؤسسات جبهة التحرير الوطني خلال عام ١٩٥٩ .

ـ استفحال الخلافات بين الأطراف الثلاث فمنذ جوان١٩٥٨ دخلت جبهة التحرير الوطني في خلافات حادة مع تونس التي خرقت مقررات طنجة وأمضت اتفاقية"إيجلي" مع فرنسا، وواجهتها كثير من المشاكل مع المغرب ترجع إلى مسألة الحدود ونشاط الثورة في المغرب، وتعرضت العلاقات المغربيةـ التونسية لأزمة حادة بسبب الموقف التونسي من المشكلة الموريطانية.

ـ عدم وفاء تونس والمغرب بالتزاماتها إزاء مقترحات دعم الثورة الجزائرية مما جعل القادة الجزائريين يشعرون بتخلي نظامي البلدين عن الثورة الجزائرية في هذه المرحلة الحاسمة ويرفعون

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

شعارا بديلا للوحدة أساسه الوحدة الشعبية العملية، الأمر الذي كان يثير تخوف النظامين من تجند شعوب المغرب العربي وراء إيديولوجية جبهة التحرير الجزائرية، التي أصبحت غريما وليس حليفا.

هذا وقد احتكر كل طرف تفسير عوامل إخفاق مشروع وحدة طنجة, فارجع علال الفاسي ذلك الى "...الانحراف الذي أصاب الحكومة في أيام عبد الله إبراهيم فيما يخص المغرب،والاختلاف الذي جرى بيننا وبين تونس حول قضية موريطانيا، والاتجاه في السياسة الخارجية"[62], وفي مناسبة أخرى أضاف إليها أسباب عديدة منها حملة بعض الأقطار العربية ضد مؤتمر طنجة، والحركة الانفصالية داخل حزب الاستقلال، والخلافات داخل جبهة التحرير الوطني، وعدم نجاح التجربة النيابية في المغرب والجزائر [63]، أما الحزب الدستوري الحاكم في تونس فإنه ربط مسألة الوحدة بمسألة استقلال الجزائر، وأعطى لها الرئيس بورقيبة تصورات ضحلة وغير واضحة مما يؤكد أن الوحدة المغاربية أصبحت في نظره مجرد شعارات لخدمة الأهداف القطرية [64], في حين أن جبهة التحرير الوطني اقتنعت منذ ظهور السياسة الديغولية، وانقلاب حكومتي تونس والمغرب عن قرارات طنجة في المهدية، أن مؤتمر طنجة كان مجرد مبادرة ظرفية صنعت لحظة تاريخية، وأن الأوساط الرسمية لا يمكنها أن تخلص اهتماماتها لخدمة الكفاح الجزائري فضلا عن تجسيد الوحدة ،وظهر ذلك مبكرا عندما أمضت تونس اتفاقية إيجلي وطالب المغرب بتحديد الحدود، إذ لم يعد هناك حديث عن الوحدة بقدر ما أصبح التركيز مقتصرا على علاج المشكلات القطرية، وعليه لم يعد هناك من خيار سوى تجنيد القوى الشعبية وراء هذا الطموح الجمعي، وبهذه السياسة حافظت الثورة الجزائرية على تفاعل التضامن الشعبي وراء أهداف طنجة الوحدوية .

وهكذا يبدوا لنا أن الظروف المحلية والإقليمية هي التي أملت قرارات مؤتمر طنجة، وأن هذه المبادئ والقرارات التاريخية انتعشت لفترة زمنية معينة وكانت تخدم التوجه الثوري لجبهة التحرير الوطني، وقد أدت السياسة الديغولية إلى التراجع عن تلك القرارات تحت طائلة التهديد والإغراء، فأصبحت بعدها المطامح القطرية سيدة الموقف في تحديد العلاقات المغاربية، وعلى الرغم من أن قرارات طنجة لم تعرف التنفيذ إلا أنها أثرت البعد المغاربي للثورة الجزائرية, واصطبغت سياسة تضامنية جديدة مع الجزائر, كما ان جبهة التحرير الوطني لم تفقد الأمل في تكريس التضامن المغاربي وخدمة كفاحها التحرري بعد فشل مؤتمر المهدية ,ونجحت في مواجهة التراجع المسجل في توجهات السلطتين التونسية والمغربية, وذلك بالاعتماد أساسا على قوة التضامن الشعبية .

الهوامش

(١) انظر الجنيدي خليفة وآخرون : حوار حول الثورة , طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام ,الجزائر ١٩٨٦, ج٣, ص ــ ص٣٨٨ــ٣٨٩

(٢) انظر بعض الدراسات التي أرخت لمؤتمر طنجة تحليلا ونقدا، أنحمد مالكي: إشكالية وحدة المغرب العربي، دبلوم دراسات عليا، كلية الحقوق، جامعة الرباط، ١٩٨٩ . ومحمد الميلي :المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب , ط١,دار الكلمة للنشر ,بيروت ,١٩٨٣.

(٣) انظر مثلا برقية رئيس الحكومة المغربية الموجهة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، احمد توفيق المدني:حياة كفاح مذكرات ,الجزء الثالث, ط٢, م و ك, الجزائر , ١٩٨٨, ص٣٨٠

(4) DLASMAS (G) Evolution general des barrages frontiers en algerer REVUE INTERNATINALE D HISTOIRE MILITAIRE N°76 (1997)

(٥) انظر المجاهد , لسان حال جبهة التحرير الوطني, عدد ١٨(١٦فيفري ١٩٥٨) ص٢

(٦) انظر تقرير حول السياسة الفرنسية في الجزائر بالأرشيف الدبلوماسي الفرنسي, اعدته وزارة الخارجية الفرنسية

A.Q.O . serie Algerie 1953 1959 DOS n-5 _ 2 .

(٧) انظر بخصوص التحالف الفرنسي الإسباني ,محمد بن سعيد ايت يفر :صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي , ط١, مطبعة صوماكرام ,الدار البيضاء ,٢٠٠١, ص ــ ص١٥٩ــ١٦٨ .وعبد الإله بلقزيز وآخرون :الحركة الوطنية المغربية والمسالة القومية ١٩٤٨ــ ١٩٨٦ محاولة في التاريخ ,ط١, م د و ع , بيروت ,١٩٩٢, ص ١٥٥

(٨) انظر صحراء المغرب، جريدة اسبوعية مغربية , عدد ٤٩ ،(٢٧ فيفري ١٩٥٨)

(٩) انظر نص البلاغ ،جريدة العلم، لسان حال حزب الاستقلال المغربي ,عدد ٠٣ مارس ١٩٥٨

(١٠) انظر نص الرسالة ،جريدة العمل، لسان حال الحزب الدستوري التونسي, عدد ٠٥ مارس ١٩٥٨

(١١) ضمت علال الفاسي وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد بوستة

(١٢) نعتمد رواية أبو بكر القادري ,وهو عضو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال ومطلع على خبايا المؤتمر .انظر شهادته، أبو بكر القادري :مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي،العلم السياسي ,المغرب ,العدد٤ (أكتوبر ١٩٨٢) ص ــ ص،٤ ــ ٥

(١٣) انظر نص البلاغ المشترك للوفدين، العمل , عدد ٢٣ مارس ١٩٥٨ .وقد جرت المذاكرة خلال الفترة مابين ١٩ــ ٢٢ مارس ١٩٥٨

(١٤) انظر مصطفى القيلالي : مفهوم المغرب العربي: تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي: تطور الوعي القومي في المغرب العربي, ط١,م د و ع , بيروت , ١٩٨٦, ص١٣

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

(١٥) انظر ,محمد الميلي :المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب, مرجع سابق , ص ــ ص،٥١ـ٥٤

(١٦) انظر شهادة عبد الحميد مهري ,مقابلة مع الباحث, الجزائر, ٧ اوت ٢٠٠٥

(١٧) انظر العمل ,عدد (٢٨ أفريل ١٩٥٨)

(١٨) انظر المجاهد ,ع ٢٣ (٧ ماي ١٩٥٨)

(١٩) انظر العمل ,عدد ،٢٧ أفريل ١٩٥٨

(٢٠) انظر نص بيان مؤتمر طنجة ،المجاهد ع ٢٣ (٧ ماي ١٩٥٨) والعلم السياسي ع١٠ (أفريل ١٩٨٣), والملحق رقم ٨

(٢١) انظر محمد الميلي : مواقف جزائرية , ط١, م و ك , الجزائر, ١٩٨٤, ص ــ ص،٧٩ــ ٨٠

(٢٢) انظر نص البيان المجاهد ,ع ٢٣ (٧ ماي ١٩٥٨)

(٢٣) انظر، محمد الميلي: مواقف جزائرية , المرجع السابق , ص ــ ص ٧٢ــ٧٣, ٨١

(٢٤) انظر نص البيان المجاهد،ع ٢٣ (٧ ماي ١٩٥٨) ,ونشير إلى أن إعلام حزب الاستقلال تعمد في البيان ذكر إلحاق سكان موريطانيا بالوطن المغربي في حين أن جريدة المجاهد والعمل تؤكد أن الاتفاق حصل على أن المقصود بالوطن المغربي هو الوطن المغاربي فهل هذا كان سوء فهم, أم توجيه قسري لمقررات طنجة لخدمة أهداف قطرية ضيقة. انظر, المجاهد ,عدد ٢٣ (٧ماي ١٩٥٨) , العمل عدد (٣٠ أفريل ١٩٥٨) ,والعلم السياسي ع ١٠(أفريل ١٩٨٣)

(٢٥) انظر بيان مؤتمر طنجة، المجاهد عدد٢٣ (٧ ماي ١٩٥٨) ص ١١

(٢٦) انظر الجابري محمد عابد: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، وحدة المغرب العربي ،اشغال ندوة عقدت بباريس ,عام ١٩٨٦, ط١ م د و ع ,بيروت , ص ــ ص، ٢٢ ــ ٢٣

(٢٧) انظر حوار عبد الحميد مهري في الندوة الأولى لانعقاد مؤتمر طنجة, المجاهد ,ع (٢٢ جوان ١٩٥٩)

(٢٨) مصطفى الفيلالي : المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل ، ط٢, م د و ع , بيروت , ١٩٨٩, ص ــ ص،١٦ــ١٩

(٢٩) انظر شهادة مهري عبد الحميد , مقابلة مع الباحث

(٣٠) انظر تأكيدات الفاسي ، صحراء المغرب، ع٦٠ (٢١ماي ١٩٥٨)

(٣١) انظر نص البلاغ ،العلم السياسي , ع ١٠(أفريل ١٩٨٣)

(٣٢) المجاهد, ع ٢٣ (٠٧ ماي ١٩٥٨)

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

(٣٣) انظر المجاهد ، ع٤١، (١ ماي ١٩٥٩)

(٣٤) صحراء المغرب ع٥٨(٠٧ ماي ١٩٥٨)

35 El Mahdi BEN BARARKA ;Problèmes édification du Maroc et Maghreb, quatre entretiens avec el mahdi ben barka recueillis par raymond gean. Plon. Paris, 1959, P 42

36 Ibid :p,43

(٣٧) انظر بعض هذه الأصداء في جريدة العمل ، عدد ٣٠ يوم أفريل ١٩٥٨

(٣٨) انظر تقرير كتابة الدولة للشؤون الجزائرية المقدم لوزير الخارجية الفرنسي حول قرارات مؤتمر طنجة، ٥ ماي ١٩٥٨. A .Q.O : Serie Algerie 1953-1959:, B 47,. DOS. A G 5-8

39 LE MONDE .du 5 Mai 1958

(٤٠) انظر، صحراء المغرب، ع٥٨ (٧ ماي ١٩٥٨)

41 Henri ALLEG et autres : La Guerre d Algerie ,ed Temps actuels, Paris,.T2. p-p, 588-591

(٤٢) الإدماج مصطلح يعني إلحاق الجزائر قانونيا وإداريا بفرنسا ،وإلغاء الحواجز التي أقامها المعمرون في الجزائر لصالحهم وفتح المجال أمام الاستثمارات الرأسمالية خاصة في الصحراء.

(٤٣) اعتدت القوات الفرنسية على منطقتي قفصة ورمادة في تونس، ومناطق ورزازات ونواحي تافيلالت .انظر صحراء المغرب ,ع ٦١(٢٨ ماي ١٩٥٨)

(٤٤) انظر محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص ٩٤، و Jean LACOUTURE: Cinq homme et la France, edition du seuil , Paris ,1961, p-p ,176- 177, 198

(٤٥) انظر محمد الميلي :المرجع السابق ,ص ــ ص ٩٥ــ٩٧

(٤٦) نقصد المناضل محمد الميلي ،الذي حرر مقالات المجاهد بخصوص هذا الموضوع، وأعاد طرق الموضوع فيما بعد في كتابين هامين، انظر تحليلاته لهذه السياسة ,محمد الميلي:مواقف جزائرية ,مرجع سابق, ص ــ ص،٩٣ــــ٩٧، ومحمد الميلي :المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب, مرجع سابق، ص ــ ص ٦٢ ــ ٦٩ .

(٤٧) انظر المجاهد ، ع ٢٦ (١٣ جوان ١٩٥٨) .

(٤٨) انظر "الاستعمار المحتضر يمنحنا مزيدا من الفرص لتحقيق الوحدة المغربية": المجاهد,ع ٢٤(٢٩ ماي ١٩٥٨)

(٤٩) انظر محمد الميلي : مواقف جزائرية ، مرجع سابق, ص٩٩

(٥٠) انظر المجاهد, ع ٢٦,(٢ جويلية ١٩٥٨)، ص ــ ص، ١ــ٨

(٥١) انظر محضر مداولات مؤتمر تونس Mohammed HARBI : Les Archives de la revolution Algerienne, ed ,Jeune Afrique ,Paris , p- p,414- 427

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

(52)Ibid , P-P, 417 - 418 .

(53) Ibid .P 419.

(54) Mohammed HARBI : Ibid: P-P 419- 423.

(٥٥) انظر خطاب بورقيبة في المهدية يوم ١٧جوان ١٩٥٨، ا العمل ، عدد يوم ١٧ جوان ١٩٥٨ .

(٥٦) تضمنت الفقرة الرابعة من البيان بعد التعديل مايلي: " قرر المؤتمر بعد دراسة الوضعية الدولية القيام بعمل مشترك على المستوى الدبلوماسي من أجل الوصول إلى حل سلمي للمسألة الجزائرية وهو يشيد بالاستعدادات الخفيفة للحكومتين التونسية والمغربية في بحثها عن الوسائل الممكنة لوضع حد لحرب الجزائر " انظر Mohammed HARBI : Ibid, P 425

(57) Ibid . P-P ,424- 425.

(58) Mohammed HARBI : Ibid P 425

(٥٩) لم تتوصل إلى نص البيان المشترك فهل كان سريا للغاية أم أن الاطراف الثلاث تعمدت التكتم عليه خاصة وانه لم يكن في صالح الوحدة والتضامن المغاربي, وقد عرض المحضر الذي أورده حربي وصحيفة المجاهد خطوطه العامة ,انظر ,المجاهد ع ٣٦(٢جويلية ١٩٥٨)

(٦٠) محمد الميلي : مواقف جزائرية, مرجع سابق , ص١٠٦

(٦١) انظر، المجاهد ع ٤١ (١ماي ١٩٥٨)،ص ــ ص، ١ ــ ٢ ومحمد مالكي :إشكالية وحدة المغرب العربي, مرجع سابق ، ص٢٩٥

(٦٢) علال الفاسي :منهج الاستقلالية , نص التقرير المذهبي الذي قدمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، جانفي ١٩٦٢، المكتبة الاستقلالية ،الرباط،١٩٦٣، ص١٤٨ .

(٦٣) علال الفاسي :دائما مع الشعب , التقرير المذهبي الذي قدمه الرئيس علال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال ،الدار البيضاء نوفمبر ١٩٦٧، مطبعة الرسالة، الرباط، ١٩٦٧,ص ــ ص، ٥٤ ــ ٥٥ .

(٦٤) انظر عبد القادر لعريبي :تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي١٩٤٧ــ١٩٨٠,رسالة دكتوراه ،قسم التاريخ , كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, الجامعة التونسية, ص ــ ص،٢٦٣ ــ ٢٦٤ .

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com